

Distr. General

9 December 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقدة بالمقر في نيويورك

١٥٠٠، الساعة ٢٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

الرئيس: السيد شودري (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2
 .United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (Corr.1 A/51/11 و A/51/11)

١ - السيد أتوكيت (رئيس لجنة الاشتراكات): قال في معرض تقديم تقرير لجنة الاشتراكات (Corr.1 A/51/11)، إن لجنة الاشتراكات استرشدت في دورتها السابعة والخمسين، عند نظرها في جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة واستندت إلى استعراضها السابق لمنهجية الجدول. ويتضمن المرفق الأول لتقرير اللجنة المقترنات الثمانية للجدول التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٥١ باء.

٢ - وأردف قائلاً إنه لكي تكون الجداول الآلية للمقترنات الثمانية قائمة على بيانات موثوقة ويمكن التحقق منها ومقارنتها، استعرضت لجنة الاشتراكات الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي للدول الأعضاء. ونظرت أيضاً في بيانات كتابية مرسلة من بعض الدول الأعضاء وعقدت اجتماعاً مع عدد آخر للتزويد بالمعلومات، كما هو مبين في الفقرتين ٣٦ و ٣١ من تقريرها. ويتضمن التقرير (في الفقرتين ٥٧ و ٢٩) سرداً لنتائج الاستعراض ولنتائج البيانات الكتابية والشفهية، وتزد هذه النتائج أيضاً في الجداول الآلية الثمانية.

٣ - وأضاف قائلاً إنه من أجل التوصل إلى هذه الجداول الآلية، تعين وضع افتراضات في بعض المقترنات، كما يرد في الفقرتين ٥٨ و ٧٠ من التقرير، ومنها افتراضات بشأن أسعار التحويل والإلغاء التدريجي لمخطط الحدود. وترد الجداول الآلية الناتجة عن ذلك في المرفقات من الثاني إلى التاسع. وبين الفرع الخامس من التقرير معدلات الأنصبة المقررة التي ستستخدم لحساب الرسوم السنوية المقطوعة بالنسبة لدول معينة من غير الدول الأعضاء بموجب المقترنات الثمانية.

٤ - واستطرد قائلاً إن لجنة الاشتراكات قررت، في معرض النظر في أفضل الطرق للاستجابة لطلب الجمعية العامة، تقديم توصيات بشأن المقترنات الثمانية المنصوص عليها في القرار ٢١٢/٥١ باء، أن تهدف إلى تقديم مقترن تاسع تتوافق فيه الآراء على جميع العناصر الرئيسية للجدول. وأعادت في هذا الصدد تأكيد التوصيات الصادرة عن دورتها السابقة واستأنفت استعراضها لعناصر منهجية الجدول التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها. ولئن تمكنت اللجنة من التوصل إلى اتفاق مؤقت بشأن فترة الأساس، والتسوية المتصلة ببعض الدين، ومخطط الحدود، فإنها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق على المقترن التاسع. ومع ذلك، قد تكون التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها السادسة والخمسين، مقترنة بالاتفاقات المؤقتة التي تم التوصل إليها في دورتها السابعة والخمسين، مفيدة للجمعية العامة في تقرير النهج الذي سيتبع في الجدول القادم.

٥ - وقال فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق، إن اللجنة واصلت استعراضها للجوانب الإجرائية لطلبات الاستثناء، وترد ملاحظاتها في الفقرات ٨ إلى ١٥ من التقرير. وتأكدت اللجنة أيضاً من أن تختلف جزر القمر وطاجيكستان وليبيريا عن دفع المبالغ الازمة لتفادي تطبيق المادة ١٩ عليها إنما يعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأوصت بأن يسمح لها بالتصويت طيلة الدورة الثانية والخمسين. وقد اتخذت الجمعية العامة الإجراء اللازم عملاً بتلك التوصية.

٦ - وأضاف قائلاً إن لجنة الاشتراكات أحاطت علمًا بالمعلومات المقدمة بشأن الاشتراكات المدفوعة بعملات أخرى غير دولارات الولايات المتحدة وبشأن تحصيل الاشتراكات. ومنذ اختتام الدورة السابعة والخمسين للجنة، دفع المبالغ اللازمة لتفادي تطبيق المادة ١٩ من الميثاق كل من تشاد، وجمهورية الكونغو، وجمهورية مولدوفا، ودومينيكا، ورواندا، وسيشيل، وغرينادا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان، وذلك من بين الدول الأعضاء الإحدى والعشرين المبينة في الفقرة ١٠٠ من التقرير بوصفها متاخرة في سداد اشتراكاتها بمقتضى أحكام تلك المادة.

٧ - السيد مادينز (بلجيكا): قال متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي استونيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولتوانيا وهنغاريا، إن المشكلة التي تواجه اللجنة الخامسة هي في الواقع مشكلة سياسية. ومع ذلك فإن العمل الأساسي الذي قامت به لجنة الاشتراكات يشكل قاعدة تقبية متينة للفتاوض الذي يجب أن يسفر قبل انقضاء هذا العام عن اعتماد جدول لأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٨ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قدم مقترنات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تهدف إلى إعادة إقامة صلة وثيقة بقدر الإمكان بين جدول الأننصبة المقررة وقدرة كل من الدول الأعضاء على المساهمة في تكاليف المنظمة، ويسره أن يلاحظ أن الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة الاشتراكات بشأن عدمة من عناصر المنهجية تتفق وخطوط تلك المقترنات. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستخدام الناتج القومي الإجمالي كأساس لحساب الجدول، على النحو المبين في المنهجيات المقدمة من لجنة الاشتراكات. واقتراح الاتحاد الأوروبي أيضاً خفض فترة الأساس الإحصائية إلى ثلاث سنوات كأفضل طريقة لمراعاة الأداء الاقتصادي الراهن للبلد ومن ثم قدرته على الدفع؛ وهو موقف يشتراك فيه كلا الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع وللجنة الاشتراكات. وبغية مراعاة الحقائق الاقتصادية ومنع الزيادات في الاشتراكات من جدول إلى آخر، اقترح الاتحاد الأوروبي إعادة حساب فترة الأساس الإحصائية سنويًا. يضاف إلى ذلك أن موقفه بشأن أسعار التحويل لا يختلف عن موقف لجنة الاشتراكات.

٩ - وأشار إلى التوصية التي قدمتها لجنة الاشتراكات بأنه إذا ما قررت الجمعية العامة الاحتفاظ في منهجية الجدول بالتسوية المتصلة ببعض الدين، فينبغي أن تستند هذه التسوية إلى المبالغ المدفوعة فعلاً لتسديد أصل الديون (الفقرة ٧٩)، فقال إن التحويلات الأجنبية لسداد الديون تؤخذ في الاعتبار على أي حال عند حساب الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الصافي، بحيث أنه إذا ما اتّخذ الناتج القومي الإجمالي كقياس للدخل لأغراض حساب الجدول، فستكون التسوية المتعلقة ببعض الدين مأخوذة في الحسبان إلى حد ما.

١٠ - وأعرب عن أسفه لأن لجنة الاشتراكات لم تتمكن من إصدار توصية بتوافق الآراء بشأن التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض. وقال إنه، بالإضافة إلى مبدأ القدرة على الدفع، من المسلم به بالإجماع أنه ينبغي، من منطلق مبدأ الإنفاق، مراعاة حالة البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض عن طريق تحديد معامل للإعفاء. وقد حدت ضرورة إيجاد توازن بين مبدأ القدرة على الدفع ومبدأ الإنفاق بالاتحاد الأوروبي إلى اقتراح معامل قدره ٧٥ في المائة.

١١ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي أعرب عن إيثاره لـ«إلغاء الحد الأدنى أو خفضه بقدر كبير»، ووصية اللجنة الداعية إلى أن يكون الحد الأدنى ٠٠٠١ في المائة (الفقرة ٨٩) هي خطوة في ذلك الاتجاه. أما الحد الأقصى، فغنى عن القول إنه يشكل من الأصل استثناء كبيراً من مبدأ القدرة على الدفع. ويكون الانخفاض بالحد الأقصى لجدول الميزانية العادية عن النسبة الحالية البالغة ٢٥ في المائة أمراً غير معقول ومخالفًا لمبدأ الإنفاق.

١٢ - ومضى يقول إنه ينبغي أن يؤدي مبدأ القدرة على الدفع إلى الإلغاء المباشر، بدءاً بالسنة الأولى من الجدول الجديد، لمخطط الحدود المتعلق بالأنصبة المقررة. وأشار في هذا الصدد إلى اقتراح لجنة الاشتراكات المؤقت الداعي إلى إلغاء هذا المخطط تدريجياً خلال فترة الجدول التالية مع التعجيل بعملية الإلغاء التدريجي في السنة الثانية (الفقرة ٩٤).

١٣ - وقال إن موقف الاتحاد الأوروبي يشمل الأخذ بزمرة متراقبة من التدابير تجمع بين استعراض الجدول الخاص بالميزانية العادية والجدول الخاص بميزانيات عمليات حفظ السلام وتقديم اقتراحات بشأن المتأخرات وتحديد حواجز وروادع. والهدف من ذلك هو تزويد المنظمة بتمويل مستقر ويمكن التنبؤ به، وزيادة موثوقية الآليات المعنية، وضمان دفع الاشتراكات دون إبطاء ودون نقاش وبلا شروط.

١٤ - وختم كلامه قائلاً إن الطريقة التي تحدد بها القدرة على الدفع، عند اتخاذ قرار بشأن جدول الأنصبة المقررة، ينبغي أن تساعد على منع التخلف عن دفع الاشتراكات. إن عدد الدول الأعضاء المتأخرة في مدفوّعاتها أخذ في الإزدياد ويخضع عدد متزايد منها لأحكام المادة ١٩ من الميثاق. والمهمة التي تواجهها اللجنة هي، وبالتالي، ذات أهمية حيوية للمنظمة.

١٥ - السيد مواكاوااغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنهم تعتقدان أن اقتراحهما الوارد في الفقرة ١ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥١ باء، يوفر أساساً سليماً لمواصلة التفاوض بقصد تقرير جدول الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وأكد في هذا الصدد أن المبدأ الرئيسي في قسمة نفقات المنظمة ما زال مبدأ القدرة على الدفع وأن الحيد عن هذا المبدأ قد تكون له عواقب وخيمة.

١٦ - وأضاف قائلاً إن الصعوبات المالية التي ما زالت تواجهها المنظمة هي نتيجة مباشرة لتخلف بعض كبار المساهمين عن دفع مبالغ كبيرة من المتأخرات والاشتراكات المستحقة. ولا يمكن الإتيان بحلول مجدية ما لم تتخذ الدول الأعضاء إجراء إيجابياً لسداد ما عليها من متأخرات ولدفع القيمة الكاملة للأنصبة التي تقرر عليها مستقبلاً، في حينها وبلا شروط أو معايير، وفقاً للتزاماتها القانونية بموجب المادة ١٧ من الميثاق.

١٧ - وأردد قائلاً إن الحالة المالية الراهنة ليست متصلة بمنهجية الجدول، ولن يسفر أي تنقیح لتلك المنهجية عن حل عقدة الحالة المالية الراهنة أو يغير المستوى الإجمالي للإيرادات المتاحة أو يضمن دفع الأنصبة المقررة دون إبطاء أو نقاش في المستقبل. بل بالعكس، إن الاحتمال قوي جداً في أن يؤثر التنقیح تأثيراً سلبياً على إيرادات المنظمة ويؤدي، وبالتالي، إلى إضعاف فعاليتها.

١٨ - وأكد ضرورة اتخاذ قرار على وجه الاستعجال بشأن الجدول الجديد، ودعا إلى أن تكون جميع المشاورات مفتوحة وصريرة. وأعرب عن رفضه التام لأي اقتراح يميز في جوهره ضد البلدان النامية بأي حجة من الحجج.

١٩ - السيد بلوكيس (لاتفيا): قال، متوكلاً أيضاً بالنيابة عن استونيا وليتوانيا، إن الجمعية العامة بدأت بقرارها ١٩/٤٩ عملية إصلاح تدريجي لجدول الأنصبة المقررة لا تشتمل فحسب بإلغاء مخطط الحدود بل تشتمل أيضاً مدة فترة الأساس الإحصائية وأسعار التحويل. ويجبموا اقتراحته الإصلاح التدريجي سعياً وراء الإنفاق القائم على مبدأ القدرة على الدفع. وأهم ما ينبغي إحراوه في الجدول القادم هو إلغاء مخطط الحدود وخفض الحد الأدنى، وهو العاملان اللذان يؤديان حالياً إلى تقرير أنصبة غير عادلة على العديد من الدول الصغيرة والفقيرة. والهدف في الجدولين التاليين هو اعتماد منهجة تكون، بالإضافة إلى كونها أكثر إنفاقاً، أبسط وأكثر شفافية واستقراراً ومستندة إلى بيانات يمكن مقارنتها والتعوييل عليها بقدر أكبر.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن وفده يرحب باقتراحات الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ويلاحظ التداخل بين هذه الاقتراحات واقتراحات لجنة الاشتراكات. وقال إن المفاوضات جارية منذ سنة ويأمل أن تسير قدمًا بالتزام جانب المرونة.

٢١ - وأردف قائلاً إن اللجنة الخامسة تواجه وضعاً غير عادي من حيث أن تقرير لجنة الاشتراكات لا يتضمن جدولًا موصى به للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، وإن يكن ما حققه لجنة الاشتراكات في دورتها السادسة والخمسين والسابعة والخمسين، إذ أكملت الاتفاق الجزئي، يؤدي إلى جدول قريب جداً من أكثر المقترنات المقدمة في تقرير اللجنة حظاً من التأييد. ويتيح العمل التقني المقرر للدورات المقبلة، الذي يغطي جميع عناصر الإصلاح المدرجة في المقترنات الثمائية، أفضل أساس تقني للتتفاوض. وهو يغطي أيضاً عناصر أخرى كأسعار تحويل العملات؛ وتبعث مقترنات الإصلاح مجتمعة على أمل واقعي في الخروج بجدول محسن بحلول عام ٢٠٠٠. وينبغي أن يطلب من لجنة الاشتراكات أيضاً أن توصي في عام ٢٠٠١ بجدول محسن للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠١.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن تحسين الجدول يأتي بفوائد غير مباشرة طويلة الأجل إذ يؤدي، مثلاً، إلى تحسن الوضع المالي ويجعل التفاوض على الجداول أقل صعوبة ويسهل صورة الأمم المتحدة لدى الجمهور. وبالمقارنة، يكون لزيادة الإجحاف في الجداول أثر سلبي على الوضع المالي؛ ولهذا السبب، لا يمكن التفاوض على المقترنات التي تؤدي إلى زيادة الإجحاف في أي جدول.

٢٣ - وتابع قائلاً إن من فوائد تحسين الجدول أن قيمة المتأخرات القصوى المسموح بها بموجب المادة ١٩ من الميثاق تصبح أقل بفعل انخفاض النصيب المقرر؛ يضاف إلى ذلك أن التقرير العادل للأنصبة بناءً على القدرة على الدفع يجعل سدادها بكامل قيمتها وفي حينها أمراً أسهل.

٢٤ - وقال إنه كان هناك، تقليدياً، تركيز قصير الأجل في المفاوضات على التفاوت في النطاق بين الجداول المترافقية. ولكن، باستطاعة الدول الأعضاء المقارنة بين الفائدة التي تجني من خفض النصيب المقرر والعائد الذي يجني من تقلص حجم الميزانية نتيجة انخفاض ميزانيات حفظ السلام. إن الفائدة التي تجني من تقلص حجم الميزانية هي، لدى معظم الدول، أكبر بكثير من أثر إضافة نقاط معدودة أو خصمها. وتتجدر الإشارة إلى أن لعائد نزع السلاح أيضاً فوائد كثيرة. وأخيراً، إن من المتعذر التفاوض على تحقيق وفورات بتقرير أنصبة تقل عن مستوى القدرة على الدفع، علماً بأن السياق هو لعبة صفرية النتيجة، في حين أن الوفورات المحققة من العوائد المشار إليها تشمل جميع الدول الأعضاء دون أي مفاوضات. ولدى الدول الأعضاء، وبالتالي، مصلحة كبيرة مشتركة

في التفاوض بأسلوب مرن، وليس لديها سوى مصلحة ثانوية في اعتماد موقف متشدد من أي نتيجة معينة للمفاوضات المتعلقة بالجدول.

٢٥ - السيد أودا (البيان): قال إن الأزمة المالية للمنظمة تعزى إلى حد كبير لخفاقة بعض الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها، انتهاكاً للتزاماتها الرسمية بموجب الميثاق. وينبغي النظر بجدية في اتخاذ تدابير لجبار هذه الدول على الدفع؛ وفي هذا الصدد، أعرب عن أمله في أن يستأنف الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة عمله في المستقبل القريب.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن دول أعضاء كثيرة، بما في ذلك اليابان، تواصل اتخاذ إصلاحات جذرية لتخفيض العجز في ميزانياتها. ومن الضروري في هذا الصدد، ضمان أن يكون جدول الأنصبة المقررة عادلاً لكي تستطيع شعوب هذه البلدان دفع الاشتراكات المقررة. وأشار إلى أن اليابان هي ثاني أكبر مساهم للمنظمة؛ وتتساوي أنصبتها المقررة حالياً تقريباً بمجموع الأنصبة المقررة لجميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ما عدا الولايات المتحدة. وذكر أن حصة اليابان في الاقتصاد العالمي هي حوالي ١٧ في المائة، لكن بعض الاقتراحات التي يتم النظر فيها ستؤدي إلى تجاوز أنصبتها المقررة الـ ٢٠ في المائة. ومن أجل ضمان قسمة نفقات المنظمة بطريقة عادلة، دعت اليابان إلى استعمال "مسؤولية الدفع" كأساس لحساب جدول الأنصبة المقررة، بالإضافة إلى المفهوم الحالي "القدرة على الدفع". ويطبق المفهوم الجديد، في جملة أمور، على أعضاء مجلس الأمن الدائمي العضوية، بنظراً للمسؤوليات الخاصة لهذه الدول.

٢٧ - ومضى قائلاً إنه بالرغم من أنه يدرك المقصد بالحد الأعلى وهو تفاديه جعل الأمم المتحدة تعتمد بشكل مفرط على أية دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من البلدان، ينبغي لا يسفر تخفيض الحد الأعلى عن زيادة في العبء المالي على البلدان الأخرى إلى مستوى لا يتكافأ مع المسؤوليات التي تتحملها هذه البلدان. ونوه إلى أن وفده على استعداد لعرض اقتراح محدد بشأن دمج مبدأ "مسؤولية الدفع"، الذي تتحمل بموجبه البلدان ذات المسؤوليات الخاصة داخل الأمم المتحدة حصة متعادلة من العبء المالي.

٢٨ - وأردف قائلاً إن موقف وفده الأساسي بشأن منهجية الجدول ينعكس في الاقتراح هاء، كما عرض في تقرير لجنة الاشتراكات (١١/A، الفقرة ٦٧). وقال إن وفده يوافق بصورة خاصة على فترة أساس مدتها ست سنوات، وتخفيض معامل التدرج إلى ٧٥ في المائة بالنسبة للتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض، والإبقاء على الحد الأعلى البالغ ٢٥ في المائة وإلغاء التدريجي لمخطط الحدود.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الباب الرابع وآ في التقرير، أشار أنه ينبغي لا يكون أي عضو دائم في مجلس الأمن مؤهلاً للتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض، إنسجاماً مع مبدأ "مسؤولية الدفع". وأضاف قائلاً إن معامل تدرج قدرة ٨٥ في المائة يبدو مؤاتياً أكثر مما ينبغي بالنسبة للبلدان النامية ذات الاقتصادات الكبيرة؛ وأن معامل تدرج قدره ٧٥ في المائة ربما يكون أكثر ملاءمة. وينبغي إلغاء مخطط الحدود تدريجياً على دفعات متساوية بحلول العام ٢٠٠٠ لتخفييف أثره على البلدان المتأثرة. وبشكل عام، ينبغي موازنة جميع عناصر المنهجية بطريقة عادلة، وينبغي مناقشة المنهجية ككل متكامل. وقال إن من المهم جداً التوصل إلى توافق في الآراء يمكن أن تقبله وتنفذه كل دولة عضو، وذلك لضمان استقرار القاعدة المالية للمنظمة.

٣٠ - السيد كاباليرو (باراغواي): كرر من جديد، باسم مجموعة ريو، وجهة نظر المجموعة بأن جدول الأنصبة المقررة غير متصل كلياً بالصعوبات المالية للمنظمة. فإصلاحات السابقة للجدول فشلت في معالجة المشكلة الدائمة للدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها المالية. وقال إن أزمة مدفوعات المنظمة لن تحل ما لم تف الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب العيثاق وفاءً تماماً، في الوقت المحدد ودون أية شروط.

٣١ - وتابع قائلاً إن جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن يكون نتيجة عملية منتظمة تتعكس وفقاً لها أية تغييرات في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في قسمة نفقات المنظمة. وبينبغي أن تظل القدرة على الدفع المعيار الأساسي لتحديد الجدول؛ وأية تغييرات منهجية يمكن أن تؤدي بالنتائج النهائية إلى الانحراف عن هذا المفهوم ينبغي أن تقلل إلى أدنى حد. ونوه أن مجموعة ريو تشعر بأن اعتماد الصيغ السياسية قد يولد فروقات في قسمة النفقات.

٣٢ - وأشار إلى أن المقترنات المطلوبة في الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥١ باء توافق مع بعضها البعض وتمثل أوضح دلالة على الاهتمام العام الذي أعربت عنه ١٣٣ من الدول الأعضاء، وعلى الاتجاه السائد بين الأغلبية ونتيجة المفاوضات التي عكست توازنًا منطقياً وتبادل آراء عادلاً.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن التغييرات المتواصلة في بعض عناصر المنهجية أدت إلى تشويهات وتفاوتات في جدول الأنصبة المقررة. ولذلك يجب اتخاذ التدابير لضمان الاستقرار والعدالة في قسمة نفقات الأمم المتحدة ولتفادي التغييرات المفاجئة في الاشتراكات المقررة. فالحفاظ على فترة أساس مستقرة ضروري للتعبير عن قدرة الدول الأعضاء الحقيقية على الدفع.

٣٤ - وذكر أن وجود حد أعلى يمنع الجدول من التعبير عن القدرة الحقيقية للمستفيد الوحيد في ذلك العنصر على الدفع. فتخفيض جديد في الحد الأعلى يعادل إعاقة إضافية تعطيها الدول الأعضاء إلى المساهم الرئيسي، ويمكن أن تقوض عن آثار تدابير التسوية الواردة في منهجية الجدول. وتؤدي في بعض الحالات إلى زيادات غير متكافئة في الاشتراكات.

٣٥ - ومضى قائلاً ينبغي أن تواصل التسوية المتصلة ببعض الدين على أساس رأس المال ومدفوعات الفائدة على السواء. فالتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض هي عنصر أساسي في أية منهجية لقسمة نفقات المنظمة. وبينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي ستتعرض حالتها للخطر إذا اجتازت مستوى التأهيل. وقال في ختام بيته، إن مجموعة ريو ملتزمة باعتماد جدول جديد للأنصبة المقررة بتوافق الآراء في الدورة الحالية.

٣٦ - السيدة تريتيداد (الفلبين): قالت، متحدثة باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إن دول الرابطة ترغب في أن تنضم إلى الآراء التي عبر عنها ممثل جمهورية ترانزيتيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٧ - وأضافت قائلة إن الجمعية العامة وحدتها تستطيع قسمة نفقات الأمم المتحدة؛ وأي إجراء أحادي تتخذه دولة عضو لتحديد حصتها غير مقبول. وتشعر الرابطة بالقلق إزاء أثر الأزمة المالية على البرامج والأنشطة

المقررة والتأخيرات المستمرة في تسديد التكاليف إلى البلدان النامية التي قدمت جنوداً ومعدات لعمليات حفظ السلام. وأكدت أن الحالة المالية الصعبة الراهنة ليست نتيجة لمنهجية جدول الأنصبة المقررة، بل نتيجة لخافق بعض الدول الأعضاء، خاصة المساهم الرئيسي، في الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق وفاء تاماً، في الوقت المحدد ودون شروط.

٣٨ - وأردفت قائمة إنه يجب أن يستمر الأخذ بمبدأ القدرة على الدفع بوصفه الأساس لتحديد الاشتراكات بموجب جدول الأنصبة المقررة الجديد. وفيما يتعلق بمنهجية حساب الجدول الجديد، قالت إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تؤيد توصية لجنة الاشتراكات بأن تستخدم تقديرات الناتج القومي الإجمالي كنقطة انطلاق لتحديد القدرة على الدفع. ودعت أن تكون فترة الأساس طويلة لدرجة يمكن فيها توفير الاستقرار وإمكانية التبؤ؛ وذكرت أن فترة الست سنوات التي اتفقت عليها لجنة الاشتراكات تبدو معقولة. وينبغي الإبقاء على التسوية الحالية المتصلة بعُبُّ الدين، وكذلك على الصيغة الحالية للتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض.

٣٩ - ومضت قائمة إن التوصية بتخفيض الحد الأدنى إلى ٠٠٠١ في المائة تقدم إعاقة سارة لكثير من أقل البلدان نمواً، لكن ينبغي لا ترك آثاراً ضارة على بلدان أخرى في هذه المجموعة، التي ينبغي لا تزيد معدلات اشتراكاتها الفردية عن المستوى الحالي، وهو ١٠٪ في المائة. وطالبت لا يؤدي أي تغيير في الحد الأعلى إلى زيادة في معدلات اشتراكات البلدان النامية.

٤٠ - ودعت إلى إلغاء الآثار المتبقية لمخطط الحدود تدريجياً؛ وقالت إن النهج المستخدم في الجدول الحالي يشكل حلاً توافقياً معقولاً. وينبغي أن يقتصر أثر الإلغاء التدريجي على البلدان النامية المنتفعنة من تطبيقه على ١٥ في المائة من الأثر الإجمالي للإلغاء. وأخيراً، وافقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ضرورة تقرير الجداول المقبلة إلى حد ثلاثةكسور عشرية من النقطة المئوية، وعلى استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق إلا حيث تكون أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أسعار التحويل الأخرى أكثر ملائمة.

٤١ - وقالت إن اقتراح إعادة الحسابات السنوية غير مقبول، لأنه يحدث مزيداً من عدم الاستقرار في الجدول.

٤٢ - وأردفت قائمة إن العناصر المقترحة في الفقرة ١، الفقرة الفرعية (ج)، من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥١ باءً ستفضي إلى وضع جدول معقول ومتوازن يأخذ في الاعتبار مصالح أغلبية الدول الأعضاء. وأضافت أن من المهم جداً اتخاذ قرار بشأن الجدول الجديد للستوات الثلاث القادمة قبل نهاية الدورة العادلة الحالية. وأشارت إلى أن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستعمل على ضمان التوصل إلى أشمل اتفاق ممكن بشأن الجدول الجديد للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٤٣ - السيد أرميتاج (استراليا): قال، متتحدث أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا، إن منهجية حساب الجدول الحالية لا تعكس بدقة قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وأضاف أن التعديلات التقنية في الجدول الآلي ينبغي أن تعكس هذا المبدأ الأساسي وأن تولد نتائج تتماشى مع الحقائق الاقتصادية العالمية الحالية. ودعا إلى إزالة العناصر التي تمثل إلى حجب التطورات الاقتصادية من المنهجية، مثل المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي، أو حالات التدهور الاقتصادي أو عمليات الانتقال الاقتصادي المؤلمة.

٤٤ - ومضى قائلاً إن التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض والحد الأعلى هما من أكثر العناصر المضلة. ففي حين ينبغي أن تواصل البلدان التي يقل فيها الدخل الفردي عن المتوسط العالمي تلقي الإعانت، فإن مدى هذه الإعانت وتوزيع العبء الناتج عنها بحاجة إلى استعراض، خاصة أن بلداناً كهذه ستنتفع كثيراً إذا ما استخدم الناتج القومي الإجمالي كمقاييس للدخل في الجدول القادم. وأشار إلى أن الحد الأعلى شوه مبدأ القدرة على الدفع لأنه يعطي مزية لمساهمي الثري، تحمل عبئها الآخرون. وإن دولاً عديدة تدفع حالياً معدلاً أدنى يتجاوز قدرتها على الدفع. وأكد أن أي تخفيض إضافي في الحد الأعلى يجعل هذا المبدأ عديم الفائدة.

٤٥ - وأردف قائلاً إنه حان الوقت للانتقال إلى مرحلة جديدة من المفاوضات لا تستكشف فيها البلدان ما تفضل، بل ما يمكن أن تتقبله في إطار المصالح الواسعة للمنظمة. ويجب على اللجنة أن تبحث، بصورة خاصة، عن سبل لحل الخلافات بين الاقتراحات الشامية التي نوقشت في تقرير لجنة الاشتراكات (A/51/11). وأشار إلى أن الفقرات ٧١ إلى ٩٧ من هذا التقرير تطرح اقتراحاً تاسعاً ممكناً كانت لجنة الاشتراكات قد وافقت على معظم عناصره. ويمكن أن يقدم هذا العمل غير المكتمل نقطة انطلاق لمفاوضات اللجنة الخامسة بشأن جدول جديد ومقبول عالمياً يعيد تأكيد أولوية مبدأ القدرة على الدفع.

٤٦ - السيد سايتشو (بيلاروس): قال إن استقرار المنظمة وأداؤها المالي الناجح يعتمدان بشكل كبير على المنهجية المستخدمة في قسمة نعماتها. وقد أدت التغييرات العديدة في جدول الأنصبة المقررة عبر السنين، والتي اعتمدت لأسباب سياسية، إلى إبعاده عن مبدأ القدرة على الدفع وإلى حد الجمعية العامة على إنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص لدراسة جميع جوانب تنفيذ هذا المبدأ بوصفه المعيار الأساسي في تحديد جدول الأنصبة المقررة (القرار ١٩/٤٩ ألف).

٤٧ - ومضى قائلاً إن الأزمة المالية للمنظمة لا تعزى إلى عدم دفع الاشتراكات فحسب، بل أيضاً للجور الواضح في جدول الأنصبة المقررة فيما يتعلق ببعض البلدان وبمحالات الخلافات السياسية والتكنولوجية بين البلدان بشأن منهجية الجدول. ودعا إلى وجوب تغيير نظام التمويل الحالي للأمم المتحدة لضمان التوزيع العادل للعبء المالي للمنظمة.

٤٨ - واستطرد قائلاً إن التفاوت في الأنصبة المقررة أدى إلى تراكم المتأخرات في اشتراكات بلده. وفي حين أظهر مقرراً الجمعية العامة ٤٧٢/٤٨ و٤٧٠/٤٩ تفهمها للصعوبات الاقتصادية الموضوعية التي تواجهها بيلاروس، دلت المشكلات التي تمت مواجهتها في التوصل إلى هذين المقررين أن إصلاح النظام ليس سهلاً، حتى في الحالات الواضحة. وقال إن بإمكان جعل الاشتراك المقرر لبيلاروس في الميزانية العادية يتواافق مع قدرتها الحقيقة على الدفع في عام ١٩٩٨ إذا ما أزيلت آثار مخطط الحدود تماماً في السنة الأولى لفترة الجدول القادمة. ومع ذلك، تعتزم بيلاروس، رغم الصعوبات التي تمر بها، الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة.

٤٩ - وأكد أن جدول الأنصبة المقررة لا يمكن أن يصبح شفافاً وواقعاً ما لم يتم التخلص بقدر الإمكان، من العناصر التي تشوّه مبدأ القدرة على الدفع.علاوة على ذلك، يجب ألا تحمل أقل البلدان نمواً والدول الأخرى التي تواجه صعوبات اقتصادية حقيقة أكثر ما تستطيع تحمله. وأيد تخفيض الحد الأدنى إلى ٠,٠١ في المائة. والإبقاء على الحد الأعلى البالغ ٢٥ في المائة، وعلى ممارسة حساب التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض والتسوية المتصلة بعبء الدين على أساس حجم الدين الحقيقي للدول الأعضاء.

٥٠ - وقال إن التجربة تدل على أن إطالة فترة الأساس إلى حد مفرط، تميل إلى تشويه مبدأ القدرة على الدفع بدلًا من أن تكفل الاستقرار؛ ولذلك، ينبغي ألا تزيد فترة الأساس على ست سنوات. وينبغي التخلص من الآثار المتبقية لمخطط الحدود على جدول الأنصبة المقررة في عام ١٩٩٨. ولا يدل التخلص التدريجي من هذه الآثار إلا على فقدان الإرادة السياسية للعمل بحزم على تحسين النظام المالي للمنظمة. وأكد أن الطريقة الوحيدة للتغلب على الأزمة المالية المزمنة هي اعتماد جدول أنصبة مقررة جديدة يبسّط نظام قسمة النفقات.

٥١ - السيد كورين (الهند): قال إن تخلف الدول الأعضاء عن سداد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد يصعب على المنظمة أن تخطّط شؤونها على النحو الصحيح وأن تفي بولياتها الهامة في تعزيز السلم والتنمية على الصعيد العالمي.

٥٢ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن الأزمة المالية لم تترتب على أي عيب متصل في جدول الأنصبة المقررة، فإن وفده على استعداد لمناقشة مسألة تنقیح جدول الأنصبة المقررة بطريقة إيجابية وبناءة. إن المنهجية الراهنة لتحديد صيغة قسمة نفقات المنظمة هي النتيجة التراكمية للخبرات المشتركة للدول الأعضاء على مدار نصف القرن الماضي، ولذلك فإنها صمدت لاختبار الزمن. ورغم ذلك، فإن وفده مستعد للانضمام إلى أي توافق آراء من أجل تحسين المنهجية بحيث تعكس على أفضل وجه المبدأ الأساسي الخاص بالقدرة على الدفع. بيد أنه لا بد من أن يكون الهدف الأول من وراء ذلك هو وضع ترتيبات لتصفية الأعمال المالية المترآكة وكفالة تدفق الأموال بشكل سلس في المستقبل.

٥٣ - ومضى قائلاً إن التخلف الاقتصادي والتغييرات السياسية والمشكلات المالية المؤقتة لا تزال تحد من قدرة بعض الدول على السداد، ومع ذلك فإن هذه العوامل لا تقلل من كون قدرة المنظمة على خدمة الدول الأعضاء ستظل مشلولة طالما بقيت الآفاق المرتقبة للإيرادات من الأنصبة المقررة من المساهمين الهامين، وبخاصة من المساهمين الرئيسيين، غير مؤكدة. وتواجه الدول الأعضاء الأخرى مشكلة إضافية تمثل في التأخيرات الطويلة في استرداد التكاليف المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٤ - وطرق إلى نقاط محددة من تقرير لجنة الاشتراكات (Corr.1/A/51/11 و A/51/1). وقال إن وفده يتفق مع رأي اللجنة بأن ينبغي أن تستند الجداول في المستقبل إلى تقدیرات الناتج القومي الإجمالي. وبالنظر إلى المرايا النسبية لكل من فترتي الأساس الأقصر أو الأطول، فإنه يأمل في أن يتولد حل وسط ما فيما بينهما. وقال إنه يتفق مع آراء اللجنة بشأن أسعار التحويل، وأنه فيما يتعلق بمسألة التسوية المتصلة بعبء الدين، فإنه يعتقد أن الإعفاء من الديون، والتي كثيراً ما تشقّ كاهل اقتصادات الكثير من البلدان النامية، لا يزال عنصراً صالحاً وضرورياً في منهجية حساب الجدول.

٥٥ - وأشار إلى أن وفده يرحب بتوافق الآراء بشأن أهمية الإبقاء على الإعفاء الممنوح في الوقت الراهن للبلدان النامية ذات الدخل الفردي المنخفض. فهذا الإعفاء، والذي هو أبعد عن أن يشوه الجداول، يوفر عنصراً ملطفاً في الصيغة الحالية لتحديد مقدار ما ينبغي أن يدفعه كل بلد، ويسمح بأن تعكس الحسابات مبدأ القدرة على الدفع.

٥٦ - وأضاف بأنه فيما يتعلق بمسألة معدلات الحد الأدنى، فإن وفده يدرك الشواغل التي أعربت عنها بلدان نامية صغيرة كثيرة، ويعتقد، فيما يتعلق بإدخال تغييرات على الحد الأعلى، أنه لا بد لأي حل توافقي من أن يكفل عدم انتقال العبء من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. ويتوقع وفده بأن تتم معالجة قضية مخطط الحدود بغية التوصل في وقت مبكر إلى توافق آراء بشأن طرائق إلغائها التدريجي بشكل نهائي. وأخيرا، قال إن وفده يؤيد توصية اللجنة بضرورة تقرير جدول الأنصبة إلى حد ثلاثة كسور عشرية من النقطة المئوية.

٥٧ - السيد لوندوно (كولومبيا): قال، متحدثاً بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، إن ١١٣ بلداً غير منحاز على اقتناع بفائدة وجود آلية توزع بموجبها نفقات المنظمة بإنصاف. وهذه البلدان يساورها قلق من جراء تدهور الحالة المالية للمنظمة، ولا تعتقد بأنه يمكن حل الأزمة الراهنة بإدخال تعديل بسيط على جدول الأنصبة؛ فليس هذا هو سبب المشكلة. وفي الحقيقة، أوضح التقرير الأخير لوكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أن السبب الجذري للأزمة هو تقدير الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها المقررة.

٥٨ - ذكر أن بلدان عدم الانحياز تعتقد بأنه ينبغي لأي جدول جديد أن يستند إلى مبدأ القدرة على الدفع؛ وأن أي تغيير في المنهجية المستخدمة في حساب الجدول لا يأخذ هذا المبدأ في حسابه من شأنه أن يفضي إلى صعوبات جسيمة. وعلاوة على ذلك، فإن أي تخفيض في الحد الأقصى لقسمة النفقات ينطوي على تكاليف إضافية بالنسبة للبلدان النامية المثقلة بالديون من شأنه أن يتسبب أيضاً في حدوث مشاكل حادة.

٥٩ - السيد مرزوقي (ماليزيا): قال إنه لا يمكن تنفيذ اقتراحات الأمين العام بشأن الإصلاح تنفيذاً ناجحاً إلا بتمويل واف من الدول الأعضاء. لذلك فإن من المؤسف أن المنظمة كانت تستحق في ٣٠ أكتوبر/سبتمبر ١٩٩٧ مدفوعات متأخرة تبلغ ٤١٧ مليون دولار، وإن المساهم الرئيسي يتحمل ٦٠ في المائة من هذا المبلغ. ورغم أن الأمم المتحدة مدينة لماليزيا بنحو ٣٠,٧ مليون دولار مقابل تكاليف القوات والمعدات التي ساهمت بها في عمليات حفظ السلام، فإنها سددت اشتراكاتها في الميزانية العادلة لعام ١٩٩٧ خلال وقت مبكر من فترة ٣٠ يوماً المسموح بها، وأوفت بجميع التزاماتها حيال عمليات حفظ السلام والمحاكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

٦٠ - ومضى قائلاً إن من سوء الحظ البالغ أن اللجنة الخامسة لم تستطع أن توفر مبادئ توجيهية واضحة بشأن العناصر التي يمكن للجنة الاشتراكات أن تستخدمها في حساب جدول الأنصبة لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٨-٢٠٠٠، وأنه لم يسبق وأن طلبت الجمعية العامة بأن تبحث لجنة الاشتراكات في ثمانية مقترنات بشأن جدول الأنصبة. ولا تستطيع اللجنة الخامسة أن ترجع مناقشة هذا البند لأكثر من ذلك حيث أن من شأن العجز عن إقرار جدول متفق عليه أن يعني عدم وجود نظام للأنصبة المقررة تشتراك الدول الأعضاء وفقاً له في ميزانية المنظمة لفترة السنوات الثلاث المقبلة.

٦١ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من التفاوتات في الدخول وفي مراحل التنمية الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإنها تقدمت بمقترن معقول، وقد وافقت لجنة الاشتراكات على عناصر عديدة لجدول الأنصبة تتماشى مع هذا المقترن.

٦٢ - واستطرد يقول بأنه من المهم أن يستمر الأخذ بمبدأ القدرة على الدفع كأساس لتحديد حصة الدول الأعضاء في نفقات المنظمة. وينبغي أن يكون الجدول الجديد مستقراً وألا يخضع لتغييرات مفرطة في معدلات الأنصبة المقررة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وقال إن وفده يعتقد أن إعادة الحساب السنوية للجدول قد تفضي إلى التسبب في قدر أكبر من عدم الاستقرار، وأن عملية التفاوض كل سنة حول الجدول قد تصبح مسألة مملة بدون داع.

٦٣ - وأشار إلى أنه من بين المقترنات الثمائية التي طرحتها لجنة الاشتراكات للنظر فيها، فإن القضية التي تشير بالغ القلق لدى وفده هي اقتراح الولايات المتحدة بضرورة تخفيض معدل الحد الأعلى من ٢٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة؛ إذ أنه سيسفر عن انخفاض بالغ في النصيب المقرر للمساهم الأكبر. وإذا ما اعتمد هذا المقترن، فإنه سيتعين على الدول الأعضاء الأخرى أن تستوعب النقصان الناجم عنه، وسيتضاعف نصيب بهذه تقريباً، على سبيل المثال، حيث سيبلغ ٢٧٢،٠٠ في المائة بالمقارنة مع مستوى الراهن البالغ ١٤،٠٠ في المائة. وإذا ما احتسب نصيب المساهم الأكبر على أساس مبدأ القدرة على الدفع بمفرده، فعليه أن يدفع، في حقيقة الأمر، ما يزيد على الحد الأعلى البالغ ٢٥ في المائة من الميزانية العادلة. وقال إن وفده يشارك الرأي القائل بأنه ليس من مصلحة المنظمة على الإطلاق أن تعتمد على دولة عضو واحدة في الحصول على ربع ميزانيتها العادلة، لكنه يعتقد أن تأييد مقترن يخفض النصيب المقرر لدولة عضو واحدة إلى حد كبير ويفرض في الوقت نفسه أعباء مالية إضافية غير واقعية وغير عادلة على دول أخرى ذات قدرة أقل على الدفع، سيكون له تأثير عكسي.

٦٤ - السيد منير (الكويت): أثني على عمل لجنة الاشتراكات، إلا أنه أشار إلى أنها لم تستطع، رغم عن بعض التقدم الذي حققته، أن تتوصل إلى اتفاق بشأن جدول للأنصبة يحظى بالقبول، مما أسفر عن إعادة القضية إلى اللجنة الخامسة مرة ثانية. وقال إن موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين يعتبر أرضاً صلبة لإجراء مناقشة في هذا الخصوص. وأكد أن السبب الرئيسي لما تمر به الأمم المتحدة من أزمات مالية بين الحين والآخر لا يمكن في المنهجية المستخدمة في احتساب جدول الأنصبة، وإنما السبب الرئيسي لهذه الأزمات هو عدم التزام الدول الأعضاء بتسديد أنصبتها من الميزانية بالكامل وتراكم ذلك عليها لعدة سنوات. وذكر أن آلية تعديلات في المنهجية سوف تكون محدودة الأثر طالما ظل الحال على ما هو عليه. ولقد كانت الكويت، من جانبها، من بين أوائل الدول التي تقوم بتسديد التزاماتها المالية كاملة وفي الوقت المحدد.

٦٥ - وأضاف بأن مبدأ القدرة على الدفع صالح في حد ذاته، إلا أنه ينبغي للمنهجية المستخدمة لحساب الجدول أن تأخذ في الحسبان مختلف العوامل التي تؤثر في تحديد هذه القدرة. وينبغي عدم إقرار أي زيادات في أنصبة البلدان النامية، نتيجة لإجراء تخفيضات في أنصبة البلدان المتقدمة النمو، ويجب أن يؤخذ في الحسبان مختلف الظروف والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في احتساب أنصبة البلدان النامية، بما في ذلك متطلبات التنمية بها، وفقاً لقرارات الجمعية العامة.

٦٦ - وأردد قائلاً بأن من المؤكد أن عملية الإصلاح الجاري في الوقت الراهن تحظى بترحيب جميع الدول الأعضاء. بيد أنه يبقى أن من المتعين على اللجنة أن تتوصل خلال الأسابيع القليلة المقبلة إلى اتفاق حول تمويل ميزانية المنظمة.

٦٧ - السيد كبير (بنغلاديش): قال إن اللجنة ووجهت في غضون مناقشتها لجدول الأنصبة بمجموعتين من التحديات بشكل أساسي. المجموعة الأولى ذات طابع تقني وتدور حول مسألة استيعاب مصالح جميع الدول الأعضاء في الجدول الجديد. وتعلق المجموعة الثانية بقدرة المنظمة على تعزيز روح التعددية التي تعتبر جوهر هذه المنظمة العالمية.

٦٨ - وذكر أن وفده يعتقد بأنه ينبغي أن يظل مبدأ القدرة على الدفع هو الأساس الجوهرى لتحديد جدول الأنصبة. وبالنظر إلى التدهور المستمر في الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في معظم البلدان الثمانية والأربعين الأقل نموا، فإنه ينبغي السماح لها أيضا بالاستفادة من تخفيض معدل الحد الأدنى. وقال إن وفده أحاط علما بذلك برأي لجنة الاشتراكات بأن من الضروري أن يظل معدل الأنصبة الراهن لكل بلد من أقل البلدان نموا (٠,٠١ في المائة) أحد العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في الجدول المقبل.

٦٩ - وأضاف بأن بدل النصيب الفردي المنخفض من الدخل يعد عنصرا هاما آخر كذلك ولا يمكن لمتهجية حساب الجدول أن تسفر عن نتيجة منصفة بدعوه. ولا بد أيضا من إيلاء الاعتبار الواجب إلى عنصر التسوية المتصلة بعبء الدين، ولا سيما بالنظر إلى أن معظم أقل البلدان نموا تنوء بأعباء ديونها. وبينما أن تكون فترة الأساس طويلة بما يكفي لاستيعاب التقلبات التي أصبحت شائعة جدا في اقتصادات البلدان النامية؛ وقد يكون المقترن الخاص بفترة أساس من ست سنوات حلا وسطا معقولا.

٧٠ - وطرق إلى القول بأن أي إصلاح لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية سيكون له آثاره الهامة بالنسبة لميزانية حفظ السلام أيضا. ويرتئي وفده بقوة أنه ينبغي لجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام أن تعكس المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، علاوة على قدراتهم النسبية على المساهمة. ومن دواعي السخرية أن نلاحظ أن عدم تسديد بعض المساهمين الرئисيين لاشتراكاتهم المقررة من أجل عمليات حفظ السلام قد أسفر عن تأخيرات في تسديد المستحقات للبلدان المساهمة بقواتها، وهي في الأغلب، بلدان مثل بنغلاديش، من العالم النامي، وهي بالمصادفة البلدان التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل.

٧١ - وأردف بأن من بين التزامات جميع الدول الأعضاء بموجب الميثاق، ومن مسؤولياتها المشتركة، أن تساهم في نفقات المنظمة وفقا لجدول الأنصبة المتفق عليه. ولذلك لن يكفي أن ينفع الجدول الراهن. فلا بد من أن تلتزم جميع الدول الأعضاء التزاما رسميا بالوفاء بتعهداتها بمقتضى الميثاق عن طريق تسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون أي شروط. وأكد أن أي عمل من جانب واحد من شأنه أن يلحقضرر بروح التعددية وأن يجعل الأمم المتحدة في غضون ذلك عديمة الفاعلية.

٧٢ - السيد رتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن جدول الأنصبة له أهميته الحاسمة، ليس لمستقبل الأمم المتحدة فحسب، وإنما لمشاركة الولايات المتحدة في المنظمة أيضا. وقال إن وفده يسعى إلى تخفيض الحد الأعلى لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية إلى ٢٢ في المائة بحلول عام ١٩٩٨ وإلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، علاوة على تخفيض فوري للحد الأعلى للجدول الخاص لعمليات حفظ السلام إلى ٢٥ في المائة.

٧٣ - وأشار إلى أن إقرار المقترن الذي تقدم به وفده سيسمح لحكومته بأن تسدّد جل متأخراتها وسيتيح استعادة الدعم المالي والسياسي الأكيد والثابت الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة؛ ومن شأنه أن

يضمن في الوقت نفسه أن تظل المنظمة قائمة على أساس مالي متين على مدار القرن المقبل. ومن ناحية أخرى، فإن الفشل في تنفيج جدول أنصبة الدول الأعضاء سيلحق الضرر بالعلاقة القائمة ما بين الولايات المتحدة والمنظمة، وهو تطور فاجع وخطير بالتبة لمستقبل الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والمجتمع الدولي ككل. ولا بد أن يكون الهدف الذي يرمي إليه وفده وترمي إليه اللجنة هو منع حدوث هذه الكارثة.

٧٤ - وأضاف بأنه يعتقد بأن إجراء مناقشة منصفة وغير متحيزة للمقترح الذي تقدم به وفده ستفضي إلى أن تقبله اللجنة في نهاية المطاف. فال المقترن متسق مع المبدأ الذي تعتنقه الولايات المتحدة منذ زمن طويل والذي يقضي بأنه يتوجب على الأمم المتحدة ألا تعتمد على دولة عضو واحدة في إقامة دعمتها المالية. ولقد كانت الأمم المتحدة تشارك هذا الرأي في حقيقة الأمر منذ عهد بعيد. ففي عام ١٩٤٦، اختارت لجنة الاشتراكات أن تحد من الحد الأعلى لاشتراكات أية دولة عضو استناداً إلى المبدأ الذي يقضي بأن المساواة بين الدول الأعضاء قد تتقوص إذا ما هيمنت دولة عضو واحدة على الشؤون المالية للمنظمة. وقد حددت الجمعية العامة، إدراكاً منها لخطر التبعية، حداً أعلى للأنصبة المقررة.

٧٥ - وذكر أن وفده يؤمن بشدة بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تنهي اعتمادها المفرط وغير الصحي على دولة واحدة وأن تعتمد جداول أنصبة جديدة للدول الأعضاء تعكس الحقائق الاقتصادية الحديثة بدقة. لقد انتعش العالم منذ عهد بعيد من الخراب الذي أحذثته الحرب العالمية الثانية. وثمة اقتصادات متباينة ومزدهرة في أنحاء مختلفة من العالم من سانتياغو إلى سيئول ومن برازيليا إلى بيجين. وقال إن أي تغيير في جدول أنصبة بلده لن يؤثر بطبيعة الحال على التزامها المؤكّد حيال الأمم المتحدة وأهدافها. ولا تزال الولايات المتحدة المساهم الأكبر في منظومة الأمم المتحدة، واشتراكاتها عنصر واحد فحسب من المجالات الكثيرة التي تدعم فيها السلام والتنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم. ولذلك تعتقد حكومته بأنه ينبغي النظر إلى اشتراكاتها في ميزانية الأمم المتحدة في السياق الأوسع للدعم الشامل الذي تقدمه.

٧٦ - واستطرد يقول إنه مع بدء المفاوضات حول جدول الأنصبة، ينبغي للمناقشات أن تهتمي بالمبادئ الأربع التالية: لا ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد بأكثر مما ينبغي على دولة عضو وحيدة؛ وأنبقاء الوضع على ما هو عليه ليس خياراً حيث أن جدول الأنصبة الراهن لا يمكن الدفاع عنه؛ وأية تغيرات في الحدود السياسية لدولة ما وما ينجم عنها من تغيرات في وضعها الاقتصادي ينبغي أن تعكس على الفور في جدول أنصبة تلك الدولة العضو؛ ويجب أن تكون المعايير المنهجية المستخدمة في تحديد جداول الأنصبة بسيطة و مباشرة وشفافة وغير ازدواجية، وينبغي أن يطلب من جميع الدول الأعضاء معدل أدنى مقبول من الأنصبة كرمز لمسؤولياتها وواجباتها كدول أعضاء في الأمم المتحدة.

٧٧ - وأردف قائلاً إن وفده يعتقد، علاوة على ذلك، أن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن يتبع هذه المبادئ أيضاً، وأنه يجب أن تنظر اللجنة في ذلك خلال الدورة الراهنة. وقال إن الوقت قد حان كيما تضع المنظمة حداً أعلى لهذا الجدول لا يتجاوز نسبة ٢٥ في المائة. ومن المهم كذلك أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات فورية لإلغاء صرامة نظام المجموعات وإضفاء الطابع الرسمي على جداول أنصبة لعمليات حفظ السلام بعد ما يقرب من ربع قرن من اتباع نهج مخصص. ولما كانت ميزانية حفظ السلام والميزانية العادية متصلتين بعضهما بعمر وثيقة وتعبران مجموعة متكاملة، فإن وفده يحتفظ بالحق في إثارة مسألة جدول الأنصبة

المقررة لعمليات حفظ السلام تحت البند الراهن من جدول الأعمال إذا لم تحل تحت البند ١٤٢ من جدول الأعمال.

٧٨ - وأضاف بأن الولايات المتحدة كانت على مدى ٥٢ عاما بمثابة قائد سياسي وعسكري واقتصادي في المنظمة. وإذا ما أريد لهذا الدور القيادي أن يستمر، فمن الضروري أن تولي اللجنة الخامسة اعتبارا قويا لاقتراحها وللنتائج التي قد تترتب على فشله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧١٥